ISSN: 2352-9806 مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة EISSN: 2588-2309
المجلد08/العدد02/السنة2021/ص ص 299-314

البلدان العربية بين استشراء الفساد وأزمة الديمقراطية

The Arab countries between widespread corruption and the crisis of democracy

ليلى مداني*
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
l.madani@univ-boumerdes.dz

راضية أونيس
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
r.ounis@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإيداع:2021/03/27 | تاريخ المراجعة:2021/06/10 | تاريخ القبول:2021/06/12

ملخص:

يناقش هذا المقال العلاقة بين الفساد المستشري وأزمة الديمقراطية في أغلب الأنظمة العربية انطلاقا من تأثير تلك العلاقة على تطور الدولة وتنمية المجتمع، لذا تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدعائم الأساسية التي ساهمت في استشراء الفساد في أغلب البلدان العربية، استناد إلى مؤشر مدركات الفساد وأمثلة من واقع ممارسات المؤسسات الاستحواذية ودورها، وانطلاقا من ذلك خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة معالجة البيئة الحاضنة للفساد كبداية لأي اصلاح حقيقي سواء باتجاه ديمقراطية حقيقية أو للقضاء على الفساد باعتبار كل منهما يغذي استمرار الآخر.

الكلمات المفتاحية: الفساد؛ البلدان العربية؛ أزمة الديمقراطية؛ منظمة الشفافية الدولية.

Abstract:

This article discusses the analysis of the relationship between the endemic corruption and the crisis of democracy in most Arab regimes based on the influence of that relationship on the development of the state and the progress of society, so that this study aims at clarifying the main pillars that contributed to the purchase and spread of corruption in most Arab countries. Based on transparency International's Corruption perceptions Index with examples of the practices and role of ruling elites, The study therefore concluded that the environment directly linked to corruption should be addressed as the beginning of any serious reform, either toward a true democracy or to eradicate corruption, as each supports the continuation of the other.

Keywords : Corruption; Arab countries; crisis of democracy; transparency International.

* المؤلف المرسل.

www.manaraa.com

مقدمة:

إن حقيقة الأوضاع التي تعيشها الدولة والمجتمع في أغلب دول العالم الثالث بما في ذلك الدول العربية لا يمكن تفسيرها من خلال تخلف الدولة والمجتمع عن مواكبة التقدم والتطور الذي يعتبر سمة المجتمعات في الدول المتقدمة، أو لاستحالة النمو وتحقيق الرفاه في مجتمعاتنا أو لغياب الخيارات التنموية أو حتى لعدم توفر قاعدة للتطور يمكن الانطلاق منها، بل إن الأوضاع الحالية يفسرها تساند الاستبداد المرن (أزمة الديمقراطية) وتفاقم وتداعي الفساد واستشرائه في صلب الدولة وفي عمق المجتمع في أغلب البلدان العربية، نظرا لانتشاره ضمن أجهزة ومؤسسات الدولة مركزيا ومحليا وحتى داخل النسيج الاجتماعي للمجتمع، فاستشراء الفساد بأنواعه في الكثير من بلدان المنطقة العربية يحول دون تحقيق أي تقدم نحو الطريق الصحيح لإصلاح هيكلة الدولة وبناء المجتمع باتجاه التقدم، لذا تعنى هذه الدراسة بالجمع بين التحليل النظري والتجريبي للعلاقة الترابطية بين أزمة الديمقراطية التي تعيشها دول المنطقة العربية والفساد المستشري انطلاقا من تقديم رؤية نقدية لواقع الفساد في الدول العربية ومصادره، ومدى تطوره داخل الدولة والمجتمع وكيف ساهم الاختلال في العلاقة بين المواطن والحكومة في انتشار الفساد أفقيا داخل المجتمع وعموديا ضمن التسلسل الهرمي من قمة الحكم إلى أسفله؟.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التأكيد على الترابط الطردي بين استشراء الفساد في دول المنطقة العربية كمضاعف لاختلال العلاقة بين الحاكم والمحكوم أي استمرار أزمة الديمقراطية، بالمقابل ساهمت هذه الأخيرة في تزايد الفساد واستشرائه، ضمن تراكمات لمجموعة من الممارسات الداخلية وأخرى خارجية نتيجة العلاقة التي تربط المؤسسات الاستحواذية في الأنظمة العربية مع النخب الحاكمة في دول أخرى، لذا تقوم فرضية هذه الدراسة على أن هناك علاقة طردية بين استشراء الفساد وأزمة الديمقراطية في الانظمة العربية والعكس صحيح إذ يدعم كل منهما استمرار الآخر.

وسيتم مناقشة موضوع هذه الدراسة من خلال تحليل نقدي للواقع العربي استنادا إلى مجموعة من التقارير والدراسات الأكاديمية وكذا الاحصائيات التي رصدتها كل من منظمة الشفافية الدولية خلال ثلاث سنوات الأخيرة وكذا مؤسسة فريدم هاوس حول درجة الحرية التي تتمتع بها دول المنطقة العربية، وذلك ضمن محورين أساسيين هما:

- دراسة أركان الفساد في الأنظمة السياسية العربية.
- طبيعة الفساد ومؤشرات استشرائه في الدول العربية.

1- أركان الفساد في الأنظمة السياسية العربية

تفقد الدول العربية المليارات كل سنة نتيجة الرشاوى والتهرب الضريبي واختلاس الأموال العامة والعمولات، وكل هذا يلتقي مع انعدام الأمن والإضعاف المستمر لمؤسسات الدولة إذ يتغذى منه انطلاقا من وجود نظم اقتصادية غير رسمية، والتي تتقاطع مع مختلف الأنشطة السابقة الذكر مع أنشطة أشد خطورة كالأنشطة

www.manaraa.com

الإرهابية، وهو ما يفسر وجود شبكات للجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها من الشبكات العابرة للقوميات في المنطقة العربية، خاصة في الدول الأكثر هشاشة كليبيا واليمن وسوريا والصومال والسودان، ويمكن الإشارة إلى الأركان التي تغذي الفساد في الدول العربية ضمن مجموعة من العناصر التي ترتبط ببعضها البعض مشكلة التوليفة المميزة للأنظمة العربية.

1.1- اختلال العلاقة بين الدولة والمواطن في الأنظمة العربية

يعتبر الفساد خللا وانحرافا أو إهتراء في حواشي نظام ما، أو علامة على فشل النظام في أسوأ الأحوال، ويعتبر الفساد في مجموعة من الدول نظام بحد ذاته، فقد تم تغيير أغراض الحكومات لخدمة هدف ليس له علاقة تذكر بالإدارة العامة بل الثراء الشخصي للشبكات الحاكمة وهي تحقق هذا الهدف بشكل فعال تماما[1] وهذا ما يختلف عن الفساد العادي الذي يشيع في كل البلدان إلا أن درجة تفشيه تختلف من دولة لأخرى والإشكال يطرح هنا حول الفساد المنظم الذي يكاد يصبح مشروعا ومقننا في بعض دول العالم ومنها الكثير من الدول العربية، "فعندما يؤوي بلد ما فسادا مستشريا يغشى النظام السياسي برمته ويتستر عليه أو عندما يتم الاستيلاء على أدوات عمل الحكومة الأساسية، وهو ما يفسر ذلك التطويع الحقيقي للدولة لأغراض أخرى بما يعود بالمنفعة المادية على عدد قليل من شبكات النخبة، وهو ما يعني أن الفساد قد أصبح نظاما بحد ذاته، لذا يشكل هذا النوع من الفساد الحاد مخاطر أمنية من نوع مختلف[2]، وهو ما يعرف بالفساد المنظم نتيجة أثر الأفراد في السلطة على نشاط السياسات الحكومية أين يتم تحويل الأموال العامة وحتى أصول الدولة لمصلحتهم الذاتية وتحقيق ثرائهم على حساب المواطنين.

لقد وضعت الأنظمة العربية صيغة محددة لإدارة العلاقات بين الدولة والمواطن وذلك ضمن معادلة مفادها: "الخدمات الحكومية مقابل قبول الجمهور وهو العقد الاجتماعي السائد، فالحكام يوفرون للمواطنين وظائف في القطاع العام وسلع وخدمات مجانية أو مدعومة في بعض القطاعات كالصحة والتعليم والطاقة والغذاء مقابل الولاء إلى جانب الحد الأدنى من الحقوق السياسية والحريات المدنية[3] وكلما حدث خلل في هذه العلاقة نتيجة فساد الحكومات وتدني قدرتها على الوفاء بوعودها أدى ذلك إلى حدوث تغيرات في العلاقة بين الحكومة والمواطن خاصة أن أغلب الدول التي عرفت ربيعا عربيا فشلت في الوفاء بمضمون العقد، ومع الأسف إلى يومنا هذا لا يزال هذا العقد الاجتماعي أساس الحكم الفعال في معظم بلدان المنطقة العربية رغم الثورات التي فشلت والتي تجددت اليوم في السودان والجزائر ولبنان والعراق، إلا أن أنظمة الحكم لا تفكر في تغير هذا العقد الذي لن يعمر طويلا في ظل اتساع مطالب الشعوب وتطلعهم لحرية التعبير والتجمع والبحث عن خدمات فعالة ومكافحة الفساد ومعاقبة المفسدين، وقد اعتمدت أغلب الحكومات العربية في تحقيق ذلك العقد على مجموعة من الاليات ترتبط بما يلي:

---

[1] شايز سارة، الفساد: الخطر غير المدرك على الأمن الدولي، 2014، 15-9-2019، https://carnegie mec.org/2014/06/06/ar-pub-56178

[2] نفس المكان

[3] Fakir, Intissar; and Yerkes, Sarah. Governance and future of the Arab World,2018 , 18-9-2019, https://carnegieendowment.org/2018/10/16/governance-and-future-of-arab-world-pub-77501

www.manaraa.com

– **بالنسبة لتسليم السلطة في بعض البلدان العربية:** يرجع تسليم السلطة في أغلب الدول العربية إلى طبيعة الأنظمة السياسية في كل دولة، إلا أن الأكيد أن معظم الدول العربية لم يكن الخيار الديمقراطي هو الذي يضفي الشرعية على النظام القائم، سواء تعلق بالنظام الملكي الوراثي والذي يتولى فيه الملك وأعوانه سلطات تشريعية وتنفيذية وإشرافية واسعة، كما هو الحال في دول الخليج، أو نظام الحكم الجمهوري الذي قام على أساس حكم الحزب الواحد المستمد من قوة القبيلة أو الطائفة أو العائلة أو الايديولوجية السياسية، أو المستمد من التحالف مع النخبة العسكرية والأمنية، وعند النظر إلى المدة الزمنية الطويلة للحكم من قبل رئيس واحد أو حزب واحد يتبين أن البلدان العربية تشترك في ثقافة الطاعة المشتركة تجاه النظام الحاكم وقد تم توريث هذه الثقافة عبر الأجيال، فالإشارة إلى أي تغيير أو تقديم لأفكار جديدة يعني بمثابة تمرد وخيانة للحاكم في مصر مثلا إذ استلم الرئيس مبارك الحكم لمدة 30 عاما (1981 - 2011) وبعد الثورة جاء الانقلاب العسكري على الرئيس المنتخب محمد مرسي لمدد الرئيس السيسي حكمه، والأمر لا يختلف في أغلب الدول العربية كليبيا التي حكم فيها القذافي حوالي 40 سنة (1969 - 2011) وفي سوريا الرئيس بشار الأسد حكم منذ سنة (2000 –إلى يومنا هذا)، وفي تونس ظل الرئيس زين العابدين بن علي في السلطة لحوالي 20 سنة (1987 - 2011)، وفي اليمن استمر حكم الرئيس صالح أكثر من 30 عاما أي بين سنتي (1978– 2011)[1] وفي الجزائر مثلا ظل عبد العزيز بوتفليقة رئيسا لعشرين سنة إلى غاية تاريخ رفض الشعب الجزائري للعهدة الخامسة منذ الحراك الذي بدأ في 22 فيفري 2019 ولا يزال مستمرا رغم الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019.

– **استنزاف الأنظمة السياسية العربية لشعوبها وتوجيهها اجتماعيا:** لقد اعتمدت الأنظمة العربية على وسائل ومقومات متشابهة لضمان بقاءها، بالتحكم في القرارات الهامة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما أجبر الشعوب على الابتعاد عن المشاركة في إدارة الشأن العام وتم إشغالهم بالبحث عن تأمين لقمة العيش[2] ، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة البطالة في أغلب الدول العربية بالرغم من الريع النفطي الذي تتمتع به بعض الدول وهذا ما نلمسه في قول الشيخ محمد الغزالي رحمه الله حول الفساد السياسي بأنه" مرض قديم في تاريخنا هناك حكام حفروا خنادق بينهم وبين جماهير الأمة...لأن أهواءهم طافحة...وشهواتهم جامحة...لا يؤتمنون على دين الله ولا دنيا الناس...ومع ذلك فقد عاشوا آمادا طويلة[3] وضمن هذا الاطار حرصت الأنظمة العربية على احتواء النشطاء والمسؤولين في موقع اتخاذ القرار وأجهزة الرقابة الرسمية، كما قامت بإنشاء مؤسسات مجتمع مدني "حكومية" لاحتواء العمل والنشاط المدني والجمعي، وسيطرت على أجهزة الإعلام الرسمية واستخدمت في ذلك وسائل

---

(1) Talaat, Dina; and Elsayed, Badr. (July 2016).Causes of Corruption in the Arab Spring Countries: A Cross-National Comparative Perspective Paper presented at the 24th World Congress of Political Science Poznan, Poland. p18 , 03-08-2019, http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_60532.pdf

(2) أبو دية، أحمد، وآخرون، **الفساد السياسي في العالم العربي**. تقرير في إطار مشروع اقليمي في المنطقة العربية بإشراف منظمة الشفافية الدولية، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2014، ص8

(3) الغزالي محمد، **الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية(أزمة الشورى)**، القاهرة: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص7

www.manaraa.com

متنوعة كمنح الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز ظاهرة الزبائنية والمحسوبية القائمة على العائلية والطائفية وشراء الولاءات خاصة مسؤلي الأجهزة الأمنية، وقد لعب الفساد في هذه المنظومة دور الرابط فيما بينها.

كما تأرجحت سياسات الدول العربية التي عرفت ثورات سنة 2011 بين شراء السلم الاجتماعي عن طريق الامتيازات وتبذير المال العام وفق آليات مختلفة، وزيادة الإنفاق العام على الخدمات غير الفعالة أو استعمال القمع والتحول إلى دولة بوليسية كما هو الحال في سوريا ومصر منذ الانقلاب العسكري، حيث تمنع التجمعات والمظاهرات أو أي شكل من أشكال الاحتجاج حتى ولو مجرد التعليق في وسائل التواصل الاجتماعي وهو ما جعل مؤشرات الحرية تتضاءل بشكل كبير في المنطقة العربية، وتؤكد أغلب الدراسات على أن "المزيد من الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون وما يترتب عليها من وجود معارضة سياسية وحرية للصحافة وقضاء مستقل تعزز آليات الحد من الفساد" [1]، فالديمقراطية تعتبر عاملا مهما للتنبؤ بمستويات الفساد خاصة في الدول العربية التي أغلبها إما أنظمة ملكية وراثية أو ديمقراطية بالاسم (انتخابات مزورة)، مثلا في سنة 2018 أعيد انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي بنسبة 97% من الأصوات بعد أن احتجزت قوات الأمن بصورة تعسفية منافسيه، والأمر لا يختلف كثيرا عن دول عربية أخرى كالجزائر التي حاول النظام تمرير عهدة خامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي لم يلقى خطابا منذ سنة 2013 وظل خلال العهدة الرابعة على كرسي متحرك في ظل الغموض الذي كان سائدا حول حالته الصحية، وكل هذا يبين عمق أزمة الديمقراطية في أغلب الأنظمة العربية وعدم وجود تداول للسلطة وغياب للحرية، رغم أن أغلب هذه الأنظمة عرفت الكثير من الاحتجاجات والمظاهرات الجزئية حتى بعد ثورات الربيع العربي، ويمكن التفصيل في تدني مستوى الحرية من خلال الشكل التالي:

الشكل 1: مستوى الحرية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

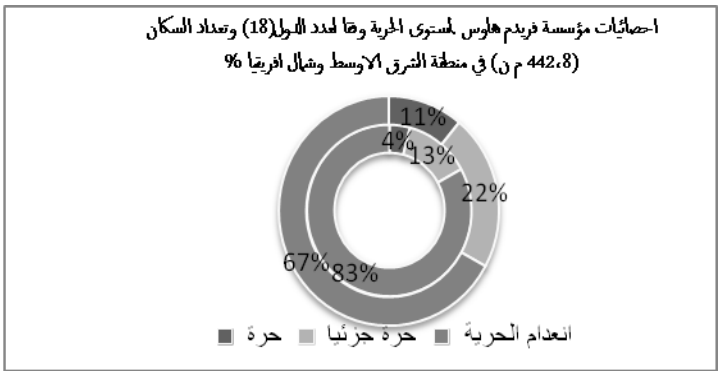

المصدر:الباحث انطلاقا من تقرير فريدم هاوس لسنة 2019، ص15،12-12-2019

Feb2019_FH_FITW_2019_Report https://freedomhouse.org/sites/default/files/

يبين هذا الشكل أن الحرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لا تتجاوز 11% بالنسبة لـ18 دولة شملتها الدراسة و4% فقط من سكان المنطقة أحرار في خياراتهم السياسية، وتعتبر بذلك المنطقة الأسوأ ضمن مؤشر الحرية بالمقارنة مع مختلف مناطق العالم، بل وتصنف كل من سوريا وجنوب السودان والسعودية والصومال والسودان

[1] هاريزون إ. لورانس وهنغتنتون، ب. صمويل، ***الثقافات وقيم التقدم***، تر: شوقي جلال، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009، ص 232.

www.manaraa.com

وليبيا من بين 13 دولة الأسوأ من حيث الحقوق السياسية والحريات المدنية[1]، وكل هذا الكبت على الحريات المدنية في أغلب الدول العربية زاد من اضعاف العلاقة بين المواطن والدولة وعزز من عمق فجوة الثقة.

- **تساند الضعف الموجه للسلطة القضائية مع احتواء السلطة التشريعية**: إن التساند المزدوج بين سلطة قضائية ضعيفة وغير مستقلة وسلطة تشريعية في يد الطبقة الحاكمة سهل على الفاسدين الإفلات من العقاب، فقد برز في العالم العربي بيئة وفرص من الفساد غير مرتبطة بشخص معين بل بجماعة أو شبكة الأحزاب أو العائلة أو الطائفة، ولم تتم محاسبة أو مسائلة المسؤولين عنها بسبب ضعف السلطتين التشريعية والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني "والتي غالبا ما تظهر في أوقات مناسباتية، ومع مرور الوقت لم تعد حالات معينة أو ظاهرة عابرة ولكنها أصبت مرتبطة برموز النظام وأعوانه وحاشيته ومن المقربين منه، خاصة وأن معظم هذه الدول لا تجري فيها انتخابات ديمقراطية، إلى جانب انعدام الشفافية ومحدودية الوصول إلى المعلومات وغياب هيئات مستقلة لمساءلة المسؤولين العموميين، كما أن عملية الاحتواء التي شملت أعضاء البرلمانات (الذين بدورهم ضالعون في الفساد بشكل مباشر أو غير مباشر) كانت خطوة مهمة لسن قوانين أدت إلى المحافظة على بقاء هذه الأنظمة وتوجيه الموازنات والسياسات العامة لذلك، كما استفادت هذه الشريحة من مرحلة التحولات الاقتصادية التي رافقت عمليات الخصخصة التي كان يقوم بها القطاع العام في أغلب الأنظمة العربية وأقامت شراكات ومصالح مع شريحة من القطاع الخاص لتبادل المنافع مستفيدة من غياب الشفافية وغياب آليات ومنظومة فعالة للرقابة، الأمر الذي خلق شراكات مباشرة بين نخب من القطاع الخاص لها مصلحة بالانضمام للفئة الحاكمة، وهو ما وسع قاعدة النظام ومكنه من الحصول على حصة مالية مباشرة، وفي المقابل تراجع دور الطبقة الوسطى وإفقارها وارتفعت معدلات البطالة وزاد حجم المجموعات المهمشة ونسبة الفقر، وبالتالي نتج في العالم العربي ما بات يعرف جليا بالنظام السياسي الاستبدادي المرن المعتمد على الولاءات الفردية الزبائنية والمصلحية التي ساعدت على بقائه، والتي تساندها في ذلك منظومة دولية تقوم على مبدأ تأمين مصالحها وحمايتها[2] من خلال أنظمة موالية أو حليفة تقوم بالدور المنوط بها.

2.1- فشل عمليات التنمية وعلاقتها بالتاريخ الاستعماري

لقد رافق عملية إخفاق مؤسسات الدولة في المنطقة العربية فشل عمليات التنمية والتي ترجع بجذورها إلى التاريخ الاستعماري، فالسبب وراء تعزيز فقر الكثير من دول العالم الثالث بما في ذلك الدول العربية يعود إلى "التوسع الأوربي التجاري الاستعماري،، فغالبا ما تم بناء ربحية الامبراطوريات الأوربية الاستعمارية إما على أساس تدمير الأنظمة السياسية المستقلة الحاكمة والاقتصاديات المحلية في جميع أنحاء العالم أو على أساس إنشاء مؤسسات استحواذية استمرت بعد استقلال أغلب الدول المستعمرة،...في ذات الوقت أدت المؤسسات الاستحواذية السياسية إلى خلق مؤسسات اقتصادية استحواذية والتي تعمل على زيادة ثراء الأقلية على حساب الأغلبية، والأهم

[1] freedom House , Freedom in the World 2019, p15, 22-09-2019, https://freedomhouse.org/sites/default/files/Feb2019_FH_FITW_2019_Report_ForWeb-compressed.pdf

[2] أبو دية أحمد وآخرون، مرجع سابق ص9

www.manaraa.com

أنها كرست حلقة مفرغة بخلق المؤسسات الاقتصادية الاستحواذية كقاعدة لمساعدة المؤسسات السياسية الاستحواذية على أن تستمر في البقاء، ولعل ما يميز المؤسسات الاستحواذية أنها لا تقوم بأي مراجعات ضد انتهاكات استخدام السلطة ولا يعد فساد السلطة من عدمه محل جدل، فالسلطة المطلقة تفسد بصورة مطلقة إذ تزيد من اغتصاب وإساءة استخدام السلطة"[1] وهو ما عقد عمليات ومبادرات الإصلاح الإداري والمالي ومكافحة الفساد، كما نشأ عن عملية الاختطاف للدولة ظروف اقتصادية وتنموية وسياسية واجتماعية سيئة لغالبية المواطنين، مما أدى إلى انتشار حالة من عدم الرضا والإحباط في أوساط العامة، والذين لم يجدوا حلا سوى الثورة على النظام، وهذا ما حدث في غالبية الدول العربية بداية من تونس مرورا بليبيا ومصر وسوريا واليمن،...وحاليا السودان والجزائر وربما العراق ومصر ولبنان، إلا أن هذا الحراك العربي الذي انتهى بعضه بتحديد مرحلة انتقالية تهدف إلى صياغة عقد جديد، ينبغي أن يتم توثيقه دستوريا وبإجماع عام وإلا سيكون نسخة عن سابقه وهو ما يتطلب تضافر الجهود لاسيما من قبل الخبراء والمفكرين في كل بلد من خلال تقديم تشخيص واقعي للفساد السياسي، واعتمادا على هذا التشخيص يتم صياغة مواد العقد الاجتماعي الجديد بتضمينه مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة، وهو الأمر الذي قد يساعد لاحقا على بناء نظام وطني للنزاهة مما يسهل الاجراءات والتدابير اللازمة لمكافحة الفساد والفساد السياسي خاصة[2].

وانطلاقا مما سبق يظهر أن الدعائم والأركان المغذية للفساد تشترك فيها أغلب البلدان العربية، كونها غالبا ما تكون مرتبطة بطريقة أو بأخرى بتدخل الدولة وهيكلية الاقتصاديات والقطاعات العامة، فمن يسيطر على الدولة سيكون المستفيد الأكبر من القوة والثروة، وهو ما يشكل الجزء الأكبر من الفساد في بلدان الخليج مثلا في ظل غياب الشفافية وإجراءات ضمان المنافسة في صفقات الحكومة ومشترياتها، أما المشكلة الأخرى فهي عدم وجود آلية قوية لتطبيق قوانين محلية لمكافحة الفساد ما يسمح لمسؤولين كبار فاسدين بالإفلات من العقاب وأبرز مثال عن هذا الإخفاق هو البحرين التي تملك قوانين نافعة لمكافحة الفساد لكن تطبيق الدولة لها ضعيف[3]، وهو ما يعني أن الاشكالية لا ترتبط بالقوانين بقدر ما ترتبط باستحضارها ضد المسؤولين في قمة هرم السلطة، وهذا ما يمكن الوقوف عنده من خلال طبيعة وواقع الفساد في البلدان العربية، والذي لا يرتبط فقط بالفساد لدى المؤسسات الدنيا بقدر ما يرتبط بالسلطة نظرا لكون الانفراد بالسلطة أصبح غاية تقام الثورات من أجلها بل والحروب الأهلية، ولعل المسار الانتخابي الذي أوقف في الجزائر سنة 1992 بمثابة مثال صريح عن صراع لاسترجاع السلطة والانفراد بها وليس من أجل إحداث تغيير في المؤسسات السياسية أو تقييد ممارسات السلطة أو انشاء تعددية سياسية، ويمكن تلخيص ذلك من خلال الشكل2:

---

[1] اسيموجلو دارن ؛ وروبنسون أ. جيمس، **لماذا تفشل الأمم أصول السلطة الازدهار والفقر**. تر: بدران حامد، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2015، ص ص 364-452.

[2] نفس المرجع، ص452

[3] العيسة، سفيان، الدول العربية: الفساد والإصلاح، 2008، 07-08-2019، https://carnegieendowment.org/sada/21411?lang=ar

www.manaraa.com

الشكل 2: الحلقة المفرغة للحكم في البلدان العربية

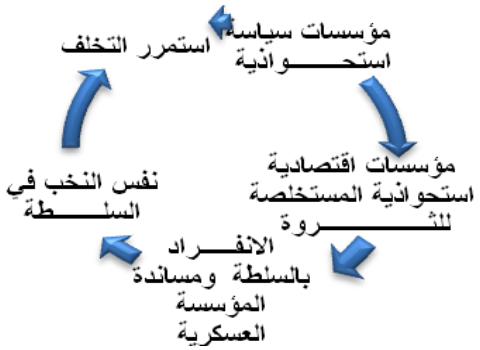

المصدر: الباحث

وهو ما يعني أن المؤسسات السياسة الاستحواذية تفرز مؤسسات اقتصادية استحواذية تضمن بقائها واستمرارها من خلال الاستفادة بشكل أكبر من الثروة والقوة عن طريق روابط قوية مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسة العسكرية، في ذات الوقت تتمثل غاية المؤسسات السياسية الاستحواذية الانفراد بالسلطة وهو ما يؤدي تراكميا إلى ثراء الأقلية على حساب الأغلبية، مما يعني نفس التوجه الاقتصادي واستمرار التخلف وقمع أي نشاط اقتصادي يشكل تهديدا لهم وللنخب الاقتصادية، وهو ما جعل الكثير من المكاسب التي تتمتع وتحصل عليها المؤسسات الاستحواذية مصدر جذب للأشخاص الأكثر تجردا من المبادئ والضمير للبحث عن فرصة الاستحواذ على السلطة واحتكارها، وبالرغم من أن الحلقات المفرغة قابلة للكسر إلا أنها صعبة في ظل التساند المزدوج بين المؤسسات الاستحواذية والقوى الخارجية التي تستفيد من استمرار تلك النخب في الحكم، وتعتبر الثورات العربية خير مثال لمحاولات كسر تلك الحلقة المفرغة وإحداث التغير، إلا أن الأمر صعب" فهي مطاطية لأنها تخلق عملية قوية من التغذية المرتدة السلبية باعتبار أن المؤسسات الاستحواذية تعمل على زيادة ثروات النخب وتشكل هذه الأخير أساس استمرار هيمنتها وسيطرتها"[1] وطالما طال أمد تلك النخب أو تجددت زاد استحواذها واستخلاصها للثروة وأصبحت أكثر جشعا، ولعل تونس البلد العربي الأول الذي تمكن من كسر تلك الحلقة المفرغة بانتخابات حرة سنة 2019، في حين كانت ثورات الربيع العربي فرصة ضائعة على غالبية الشعوب العربية التي تحركت من أجل التغير إلا أن تمدد المؤسسات الاستحواذية وارتدادها حال دون ذلك، بل وأدى إلى أوضاع أسوء مما كانت عليه سابقا، وتعتبر مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا وليبيا واليمن خير مثال على ذلك.

2- طبيعة الفساد ومؤشرات استشرائه في الدول العربية

تشير مختلف المؤشرات المتوفرة حول الفساد في أغلب البلدان العربية أنه في اتساع داخل مؤسسات الدولة وفي عمق المجتمع في أغلب البلدان العربية، مما جعله فسادا متنوعا بين الفساد الكبير والفساد الصغير والفساد الجشع، وهناك من يرى أن الفساد في بعض الدول خاصة الدول التي تحتل مراتب سيئة ضمن مؤشر مدركات

[1] اسيموجلو دارن ؛ وروبنسون أ. جيمس، مرجع سابق، ص480

www.manaraa.com

الفساد لمنظمة الشفافية الدولية بأنه فسادا منظم خاصة في ظل وجود قوانين تسهل استشراء الفساد وانتشاره خاصة في ظل غياب آليات قانونية لمكافحته أو حتى نتيجة وجود قوانين ضعيفة لا تؤدي إلى عقوبات يمكن أن تحد من الفساد بقدر ما تساهم في استشرائه.

1.2- طبيعة الفساد في الدول العربية

تختلف طبيعة الفساد من دولة عربية لأخرى كما انه على العموم مختلف أنواع الفساد تكاد تجتمع في اغلب الدول العربية، وانطلاقا من ذلك يمكن التميز بين انواع الفساد وإسقاطه على الدول العربية التي يتفاوت فيها الفساد من دولة لأخرى وهي:

-الفساد الكبير: الذي يرتكبه القادة السياسيون الذين يتوجهون لبيع أملاك الدولة لتحقيق مصالحهم الشخصية[1]، وهو نوع من الفساد الذي يأتي من القمة وينتشر لدى الهيئات المتوسطة والدنيا في المجتمع وذلك هو النوع المستشري في البلدان العربية منها مصر والسودان مثلا، إلى جانب الفساد الصغير الذي يعتبر تيسيرا للأمور في الإدارة العامة بشكل عام وهو لا يشكل مصدرا للقلق وإن كان له تأثير غير مباشر على النمو والتنمية خاصة إذا استشرى لدى فئات واسعة من المجتمع، وهو فعلا مستشري في القطاع العمومي بشكل خاص في الكثير من البلدان كالسودان والجزائر والمغرب.

- الفساد الجشع: يعرف عموما بأنه الابتزاز الذي تمارسه أجهزة الشرطة والذي وصف بأنه الأكثر أذية وإهانة بالنسبة إلى الأشخاص العاديين إلا أن هذه الأنواع المختلفة من الفساد مترابطة في نظام موحد إلى حد ما وتعتبر الثروة هي الهدف المنشود لها[2]، وهو ما يعني امكانية اجتماع انواع الفساد ضمنيا داخل الدولة الواحدة، وتندرج البلدان الفاسدة تماما تحت فئتين هما:

- الدول الفاسدة بشدة من الصنف الأول: تتكون من البلدان التي فيها فساد منظم نسبيا وتكون أنظمة الحكم فيها عازمة على تحقيق منفعة زمرة أو بضع زمر، وقد تكون في الدولة شبكة أو شبكات كليبتوقراطية عدة (الحكومة التي تراكم الثروة الشخصية والسلطة السياسية للمسؤولين الحكوميين والقلة الحاكمة على حساب الجماعة، وعادة ما يكون نظام الحكم في تلك الحكومات في الأصل ديكتاتوريا أو واستبداديا ومع ذلك فقد تظهر الكليبتوقراطية في بعض النظم الديمقراطية)، وغالبا ما تتعايش بصعوبة، وأحد الأمثلة على هذا النوع من الدول الفاسدة هي مصر في عهد الرئيس حسني مبارك أين سيطرت شبكتان رئيستان على جزء كبير من الاقتصاد هما الجيش وشبكة المحسوبية الرأسمالية بقيادة جمال مبارك، كذلك تونس في عهد الرئيس زين العابدين بن علي نتيجة سيطرة الشبكات الكليبتوقراطية على وظائف الحكومة المهمة، وتتمثل إحدى الأولويات القصوى في بعض الدول أدوات القوة الرسمية وغير الرسمية كالجزائر إذ تعد الشبكة الحاكمة الأداة الرئيسة للقوة أي الجيش وينطبق الأمر نفسه على مصر اليوم، ولضمان الإفلات من العقاب تستميل الشبكات الكليبتوقراطية في العادة السلطة القضائية بحيث تصبح غير فعالة

[1] التنير سمير، .**الفقر والفساد في العالم العربي**، بيروت: دار الساقي، 2009، ص16.
[2] شايز سارة، مرجع سابق.

www.manaraa.com

للمساءلة وتضمن السيطرة على النظم التشريعية بزيادة قدرة الشبكات الفاسدة على تحقيق أهدافها، إذ يعد ترتيب المشروعية للأنشطة الفاسدة عن طريق التشريع الذي يناسبها سمة مميزة للأنظمة الكليبتوقراطية ويقول الناشط في مكافحة الفساد توفيق الشامري عن تونس في عهد بن علي: "لقد صنعوا قوانين بغيضة للتحايل على القانون عن طريق القانون "وهذا ما يسهل الفساد القانوني والأمر تقريبا انتشر في العديد من الدول العربية بإيجاد وسائل تحجب جريمة الأرباح المفاجئة وغير المتوقعة التي تحققها النخبة[1] ، كما لعب النظام المالي دورا ملحوظا في استشراء الفساد في الدول العربية ومنها تونس في عهد زين العابدين بن علي ففي كل عام كانت هناك قائمة بالقروض التي يتم شطبها، وكان المحاسبون يوقعون على القرارات كي يحافظوا على وظائفهم وكان الغش الضريبي يعمل بالطريقة نفسها، حيث كان يسمح للكثيرين بالتهرب من دفع الضرائب، وفي الجزائر ومصر وغيرها من الدول تمتص الوظائف الحكومية كما كبيرا من الأموال العامة عن طريق إجراء تعاقدات احتيالية وتشمل الحيل النموذجية تمويل مشاريع الأشغال العامة التي لا لزوم لها أو المبالغ فيها واستبدال المواد الرديئة بأخرى مكلفة وذات جودة عالية مطلوبة في العقد والتعاقد مع شركات يديرها أفراد عائلات المسؤولين، ويلعب موظفو الخدمة المدنية أيضا دورا أساسيا في منح الأصول العامة (مثل تراخيص الأراضي أو الشركات) لأعضاء الشبكة بأسعار تقل عن أسعار السوق، ولا تمثل هذه الطرق البعد الوحيد للفساد إلى جانب الابتزاز والرشاوى وشراء المناصب بثمن باهظ وقد أصبحت عمليات الابتزاز والاستغلال سمة يومية في حياة الناس العاديين.

-الدول الفاسدة بشدة من الصنف الثاني: مختلفة نوعا ما عن الفئة الأولى وهي تشمل الدول التي قد تواجه الفساد المتفشي ولكن ليس بالدرجة نفسها من التمكين في أعلى الهرم وقد يكون احتكار أدوات القوة أقل اكتمالا، ولذلك قد تنخرط شبكات النخبة في منافسة علنية وعنيفة للاستيلاء على مصادر الدخل، كما حدث في جنوب السودان والصومال على مدى سنوات وغالبا ما يكون الاستيلاء على الهياكل الحكومية المحلية الأكثر هشاشة من نظيرتها الوطنية، وتلعب المناطق الواقعة على الحدود على وجه الخصوص دورا هاما بالنسبة إلى شبكات الاتجار وقد تكون أهدافا رئيسة لها[2]، وتشمل سيطرة شبكات الفساد في الدول العربية على "القطاع العام أي إساءة استخدام السلطة الموكلة لهم في القطاع العام لتحقيق مكاسب خاصة[3] بعيدا عن المنفعة العامة من خلال التحكم في الثروة والاستفادة منها، وتتوفر في البلدان العربية فئتان من الثروة يسعى الفاسدون الى التحكم فيهما وهما:

-الثروة الناتجة عن الموارد الطبيعية: والتي توصف بلعنة الموارد باعتبار حكومات البلدان العربية لا تعمل على تحسين المخرجات التنموية للسكان، ولذا فإن ثروة النفط والغاز أو الثروة المعدنية عرضة للاستيلاء من الشبكات الكليبتوقراطية باعتبارها ممتلكات حكومية، وتتميز عدد من الدول العربية بتمتعها بموارد طبيعية كدول الخليج

---

[1] نفس المرجع.

[2] شايز سارة، مرجع سابق.

[3] Doughan, Yazan. Corruption in the Middle East and the Limits of Conventional Approaches, p2, 11-01-2020, https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/53438/ssoar-2017-doughan-Corruption_in_the_Middle_East.pdf?sequence=1

www.manaraa.com

وبعض دول شمال افريقيا وعلى رأسهم الجزائر وليبيا ويظهر بشكل جلي الفساد الذي استشرى نتيجة استغلال أموال تلك الثروات في مشاريع النهب بدل المشاريع التنموية.

-الأراضي العامة وموقعها: أما في البلدان العربية الفقيرة بالموارد تعتبر الأراضي العامة مصدرا للثروة، إذ تسعى الشبكات الكليبتوقراطية في جميع الأحوال إلى الاستئثار بها وتخصيصها لنفسها وفي البلدان القاحلة مثل السودان يعتبر الوصول إلى المياه ومدى صلاحية الأرض للزراعة السمة الرئيسة التي تحدد قيمتها، وفي أماكن أخرى كما هو الحال في المغرب أو تونس قد يكون أهم عامل هو القرب من شاطئ البحر أو المناطق السياحية الأخرى، وفي البحرين الصغيرة الأرض شحيحة إلى درجة أن الحكومة قامت بعمليات تجريف متكررة كي تزيد مساحة الجزيرة بنحو 10% ومنحت معظم الأراضي الجديدة للمطلعين على أسرار النظام بغرض تطويرها، وفي أماكن أخرى تتيح السيطرة على الممرات البرية للمسؤولين الفاسدين الهيمنة على الاتجار بالأسلحة والمخدرات والسلع الأخرى المزعزعة للاستقرار، ففي اليمن مثلا قد يشكل الأفيون والكوكايين والمخدرات مصدرا أساسيا للدخل وقد تستولي الشبكات الكليبتوقراطية على احتكار المساعدات المالية الخارجية، فقروض البنية التحتية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي أو البنك الدولي مثل قروض تمويل خط سكة حديد السريع غير الضروري الرابط بين الرباط والدار البيضاء في المغرب أصبح مصدرا آخر للدخل للحكومات الفاسدة، كما قد توفر المساعدات العسكرية أو تلك الخاصة بمكافحة الإرهاب المقدمة إلى دولة كالجزائر ومصر واليمن حافزا فاسدا لضمان استمرار أو ظهور النشاط الإرهابي بهدف الإبقاء على تدفق الأموال، وقد يتم أيضا تأسيس "منظمات غير حكومية تديرها الحكومة بصورة متعمدة للاستيلاء على المنح التنموية الدولية[1] وكل هذه السبل أصبحت نموذجا للممارسات العلنية المعروفة في الكثير من البلدان العربية.

2.2 مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية حسب منظمة الشفافية الدولية

لقد أطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 وأصبح من أبرز المؤشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد في القطاع العام خاصة، ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن درجة انتشار الفساد بتصنيف بلدان العالم حوالي (180 دولة)، ويتراوح ما بين الرقم صفر وهو يعني فاسد للغاية والرقم 100 وهو يعني نظيف جدا، يمكن تفحص واقع الفساد في البلدان العربية من خلال الجدول التالي:

الجدول1: تصنيف الدول العربية ضمن مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية من 2017 إلى 2020

اسم الدولة العربية	مؤشر درجة الفساد من 0 إلى 100				رتبة البلد من بين 180 بلدا			
	2017	2018	2019	2020	2017	2018	2019	2020
الامارات العربية المتحدة	71	70	71	71	23	21	21	21
قطر	63	62	62	63	33	30	30	29

(1) Doughan, Yazan op cit, p2.

www.manaraa.com

المملكة العربية السعودية	49	49	53	53	57	58	51	52
الأردن	48	49	48	49	59	58	60	60
عمان	44	52	52	54	68	53	56	49
تونس	42	43	43	44	74	73	74	69
المغرب	40	43	41	40	81	73	80	86
الكويت	39	41	40	42	85	78	85	78
البحرين	36	36	42	42	103	99	77	78
الجزائر	33	35	35	36	112	105	106	104
مصر	32	35	35	33	117	105	106	117
جيبوتي	31	31	30	27	122	124	126	142
لبنان	28	28	28	25	143	138	137	149
موريطانيا	28	27	28	29	143	144	137	134
العراق	18	18	20	21	169	168	162	160
ليبيا	17	17	18	17	171	170	168	173
السودان	16	16	16	16	175	172	173	174
اليمن	16	14	15	15	175	176	177	176
سوريا	14	13	13	14	178	178	178	178
جنوب السودان	12	13	12	12	179	178	179	179
الصومال	9	10	9	12	180	180	180	179

المصدر: الباحث انطلاقا من معطيات منظمة الشفافية الدولية للسنوات 2017 -2018 و2019-2020 على

الرابط : https://www.transparency.org/en/cpi/

www.manaraa.com

وضمن هذا التصنيف تأتي الصومال كآخر بلد باعتبارها الأشد فساد بدرجة 9 سنة 2017 و12 سنة 2020 وتمثل الدول الست العربية باللون الأحمر الغامق ضمن الدول الأعلى فسادا من بين 12 دولة تتذيل الترتيب حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية لـ180 بلد، كما أن أسوأ الدول العربية أداء هي كل من العراق وليبيا وجنوب السودان والصومال والسودان وسوريا واليمن، وهي تعاني كلها من ضعف المؤسسات العامة والنزاعات الداخلية وعدم الاستقرار، فهذه الأوضاع سمحت للفساد بالانتشار مع غياب المسائلة في خضم العنف المستمر فضلا عن الحروب والنزاعات الداخلية وتآكل جميع أشكال الحكم الرشيد[1]، وبنتيجة سيئة أقل من40 درجة في كل من الجزائر ومصر ولبنان وموريطانيا وجيبوتي مع تحسن في كل البحرين والكويت خلال سنتي 2019 و2020 بأكثر من 40 درجة، وهذا ما يجعل الفساد أعلى من المتوسط بكثير، وهناك ثلاث دول فقط تسجل أفضل من المتوسط العالمي وهي المملكة العربية السعودية بـ53 درجة وقطر بـ 63 درجة والإمارات العربية المتحدة كأول دولة عربية بـ71 درجة كأفضل دولة عربية ضمن مؤشر الفساد للسنوات 2017 و2018 وحتى 2019 و2020 باعتبارها أقل فسادا، بعد أن كانت سبع دول سنة 2012 أعلى من المتوسط وهي كل من الامارات العربية المتحدة وقطر إلى جانب كل من البحرين والأردن وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية[2]، وهو ما يوضح أن أغلب الدول العربية ثابتة أو تنحدر ضمن مؤشر الفساد، مما يعني أن الفساد يستشري ليصبح فسادا منظما، كما أن هناك "تطابق واضح فالبلدان التي تتميز بالفساد الشديد تعاني أيضا من الصراع أو فشل الدولة، وهو ما يبين أن هناك تلازم بين العنف والفساد، والملاحظ من خلال الجدول هو تحسن في رتبتي ومؤشري الفساد ضمن حدود الدرجة إلى درجتين فقط، والشكل المرفق يبين ضمن الدراسة التي شملت 18 دولة عربية ويصل معدل مؤشر الفساد الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (18 دولة) إلى 39% وهي درجة إقليمية متدنية بالمقارنة مع مختلف المناطق الأخرى، كما كشف التحليل أن الفساد أكثر انتشارا في الدول التي يكون فيها تلازما بين المال والسلطة السياسية والدول التي تعيش عدم استقرار ، كما يوضحه الشكل3.

الشكل3: الدول العربية الأفضل والأسوأ ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019

المصدر: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2020، على الرابط

https://www.transparency.org/news/feature/cpi_2019_Middle_East_North_Africa_AR

(1) Talaat, Dina; and Elsayed, Badr, op cit, p17.
(2) Doughan, Yazan, op cit, p2

www.manaraa.com

إن ما لا يمكن إهماله في دراسة واقع الفساد في الدول العربية وخاصة في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية والغزو الثقافي الغربي الذي طغى على حياة الفرد العربي من جهة، والأوضاع السياسية غير المستقرة في بعض الدول والعنيفة في دول أخرى يتطابق مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات المقارنة، وذلك بتأكيدها على وجود "علاقة بين المتغيرات الثقافية والسياسية وعلى احتمالات الفساد باعتبار أن الفساد رهن قوة القيم الأسرية بما في ذلك مشاعر الالتزام، لذا فالنزعة العائلية غير الأخلاقية تؤدي أيضا إلى ظهور الفساد وانتشاره"[1] وبما أن المنطقة العربية تشهد انقلابا للقيم فإن المعايير الأخلاقية لم يعد لها ذات التأثير على الأجيال التي واكبت التطورات المعاصرة خاصة منذ بداية القرن 21، كما اتجهت بعض الدراسات المقارنة إلى أعمق من ذلك من خلال الربط بين الحافز أو الهدف المرغوب في انجازه والقدرة على الانجاز أي الوسائل، مستنتجة أنه كلما ارتفع الحافز ولم تتوفر الوسائل زاد الفساد بسبب انحراف الأفراد عن المعايير القيمية للانجاز والعكس صحيح، وهو ما يعني أن تلك العوامل يمكن ان تساهم في مضاعفة الفساد، وإن كانت الأوضاع السياسة وأزمة الديمقراطية باعتبار أن كل القوانين التي يتم سنها للحد من السلطة ولمحاربة أي ظاهرة غير طبيعة يرتبط بالنخبة الحاكمة والمالكة وتبعات سياستها على الواقع المعيشي للمواطن العربي.

كما أن الكثير من الباحثين يجمعون على أن الفساد لا يمكن معالجته كاختلال وظيفي يمكن الحد منه بجهد بشري هادف نظرا "لشيوع الفساد واطراد بقائه على مدى الزمان واحتمال عودته بعد الزوال، وما لا يمكن إهماله أن الفساد عادة ما يزداد في ظروف معينة وأماكن دون غيرها وبنسب مختلفة وحتى في ثقافة دون سواها"[2] وإن كان واقعيا ومن حيث التجريب لا يوجد بلد لا يوجد به فساد على اعتبار أن حتى تصنيف منظمة الشفافية الدولية لمدركات الفساد للدول تشير إلى خط يبدأ بالدول الأقل فسادا كنيو زيلندا والدنمارك اللذين احتلا المرتبة الأولى لمؤشر مدركات الفساد بدرجة تصل إلى 88 من 100 درجة* وينتهي بالدول الأكثر أو الأشد فساد، ولا يوجد دولة نزيهة بالمطلق أو فاسدة تماما.

الخاتمة:

تعرف أغلب الدول العربية تساندا بين أزمة الديمقراطية واستشراء الفساد نتيجة الدور الذي تلعبه المؤسسات الاستحواذية في هرم السلطة ضمن العلاقة التي تربط النخب الحاكمة بالنخب المالكة، أو نتيجة استحواذ تلك الأخيرة على الحكم، وهو ما يعزز من الفساد في القطاع العام، كما انتشر الفساد في عمق المجتمع، وللإشارة بداية، لا يمكن وضع كل الدول العربية في نفس المستوى من حيث استشراء الفساد وأزمة الديمقراطية، إلا أن اغلب الدول العربية تعرف درجات سيئة من حيث واقع الحرية والممارسة الديمقراطية وحتى موقعها ضمن مؤشر مدركات الفساد، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

---

[1] هاريزون إ. لورانس وهنغتنتون، ب. صمويل،مرجع سابق، ص ص 223-228

[2] هاريزون إ. لورانس وهنغتنتون، ب. صمويل،مرجع سابق، ص 116.

*للاطلاع أكثر أنظر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لسنة 2020 من خلال الرابط التالي:
https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl

www.manaraa.com

- تحافظ النخب الحاكمة في الدول العربية على استمرارها عن طريق استنزافها لشعوبها وتوجيهها اجتماعية وتغيب الدور السياسي للنخب النزيهة بشكل عام، إلى جانب ضعف السلطة القضائية واحتواء السلطة التشريعية ضمن ثنايا المؤسسات الاستحواذية السياسية والاقتصادية.

- تفقد الدول العربية المليارات كل سنة نتيجة الفساد (كالرشاوى والتهرب الضريبي واختلاس الأموال العامة والعمولات)، وكل هذا يلتقي مع انعدام الأمن والإضعاف المستمر لمؤسسات الدولة، إذ يتغذى الفساد من ذلك خاصة مع وجود نظم اقتصادية غير رسمية تتقاطع مع مختلف الأنشطة السابقة، بما في ذلك أنشطة أشد خطورة كالأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة السرية.

- إن تعقد العلاقة بين الفساد وطبيعة الأنظمة السياسية ودعمهما لبعضهما البعض هو الذي سمح بانتشار الفساد وانتظامه ضمن منظومة مؤسسات الدولة، مما صعب امكانيات الاصلاح في ظل استمرار نفس منطق الحكم لدى أغلب البلدان العربية.

- فشل عمليات التنمية في أغلب الدول العربية بسبب تراكم العلاقات المصلحة الخاصة التي تربط النخب الحاكمة في أغلب الدول العربية بالنخب الحاكمة في دول أخرى ولذلك تأثير كبير على مصالح شعوبها، وكذا نتيجة عوامل داخلية مرتبطة بسوء السياسات والخطط التنموية التي يتم اعتمادها.

- تشير مؤشرات مدركات الفساد لثلاث سنوات الأخيرة بين سنة 2017 و2020 أن أغلب البلدان العربية لم تعرف أي تغيير أفضل لمراتبها إلا تغيرات طفيفة أو منعدمة، وهو ما يعكس استمرار الفساد المستشري وحتى المنظم في أغلب البلدان العربية وتغذية طبيعة الأنظمة السياسية، خاصة في ظل توفر بيئة ساهمت هي الأخرى بطريقة غير مباشرة في استشراء الفساد كالانفلات القيمي الذي تعرفه المجتمعات العربية، وكذا سوء ادارة العلاقة بين الطموح والواقع، وهو ما جعل الفساد ثقافة راسخة لدى بعض فئات المجتمع العربي.

إن من سمات الفساد في البلدان العربية صعوبة كشفه لارتباطه بالنخب الحاكمة كما أن معالجته جزئية بسبب التشابك المعقد في العلاقة بين مختلف سلطات الدولة والمؤسسات الاستحواذية خارج تلك الدول، لذا فالتقليل من الفساد يستوجب ما يلي:

- ضرورة معالجة المستنقع الذي يتولد ويتكاثر ضمنه الفساد أي حل أزمة الديمقراطية بشكل أساسي والفصل بين السلطات والتحديد الواضح للصلاحيات والقضاء على الامتيازات الممنوحة للنخب الحاكمة.

- وضع آليات فاعلة من أجل محاربة الفساد وتطبيقها عمليا لأن القوانين وحدها لا تكفي إن لم يتم تفعيلها وتطبيقها بشكل عادل على جميع المواطنين دون استثناء.

وأخير لا بد من أن ننوه إلى أن التساند بين أزمة الديمقراطية والفساد كظاهرة سيؤدي حتما إلى مضاعفة اللاستقرار واللاأمن في أي دولة عربية، لذا لا بد على الدول العربية البدا بالإصلاح حتى وإن كان تدريجيا من أجل حرية وعدالة للجميع وأنظمة سياسية جيدة أكثر انفتاحا وأكثر نجاعة في تسير المال العام.

www.manaraa.com

قائمة المراجع:

1-الكتب:

1- اسيموجلو دارن ؛ وروبنسون أ. جيمس، لماذا تفشل الأمم أصول السلطة الازدهار والفقر. تر: بدران حامد، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2015.

2- التنير سمير، الفقر والفساد في العالم العربي، بيروت، دار الساقي، 2009.

3- الغزالي محمد، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية(أزمة الشورى)، القاهرة، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

4- هاريزون إ. لورانس وهنغتنتون، ب. صمويل، الثقافات وقيم التقدم، تر: شوقي جلال. القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2009.

5- أبو دية، أحمد، وآخرون، الفساد السياسي في العالم العربي. تقرير في إطار مشروع اقليمي في المنطقة العربية بإشراف منظمة الشفافية الدولية، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2014.

2-المواقع الالكترونية:

6- شايز سارة، الفساد: الخطر غير المدرك على الأمن الدولي، 2014، 15-9-2019، على الرابط:
https://carnegie-mec.org/2014/06/06/ar-pub-56178

7-الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2020، 15-2-2020، على الرابط:
https://www.transparency.org/news/feature/cpi_2019_Middle_East_North_Africa_AR

8- العيسة، سفيان، الدول العربية: الفساد والإصلاح، 2008، 07-08-2019، على الرابط:
https://carnegieendowment.org/sada/21411?lang=ar

3-المراجع باللغة الأجنبية:

9-Fakir, Intissar; and Yerkes, Sarah. Governance and future of the Arab World,2018 , 18-9-2019, https://carnegieendowment.org/2018/10/16/governance-and-future-of-arab-world-pub-77501

10- Doughan, Yazan. Corruption in the Middle East and the Limits of Conventional Approaches, 11-01-2020, https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/53438/ssoar-2017-doughan-Corruption_in_the_Middle_East.pdf?sequence=1

11-freedom House, Freedom in the World 2019, 22-09-2019, https://freedomhouse.org/sites/default/files/Feb2019_FH_FITW_2019_Report_ForWeb-compressed.pdf

12-Talaat, Dina; and Elsayed, Badr. (July 2016).Causes of Corruption in the Arab Spring Countries: A Cross-National Comparative Perspective Paper presented at the 24th World Congress of Political Science Poznan, Poland. 03-08-2019, http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_60532.pdf

www.manaraa.com